أمكانية توفر المقومات لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية في البيئة العراقية

The possibility of the availability of the ingredients to apply the system of financial leasing as a financing tool at Islamic banks in the Iraqi environment.

بقلم الدكتورة : امل مرزة صخيل
جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني الديوانية
amelmerzaa@gmail.com

Abstract

Financial leasing is one of the economic forms of finance and a successful means of financing industrial companies and production projects. It represents one of the financing instruments practiced by Islamic banks through its large facilities to acquire assets without guarantees, away from the complexities imposed by conventional banks, and due to the important and significant role played by the Islamic banks. Islamic banks play in economic life, we must study the method of financial leasing and how to apply and what are the ingredients of the success of the application of this method in Islamic banks, I began to write this research through the study of this method to reach the possibility of availability Regulatory, financial and financial components of the application of the financial leasing system as a financing tool for Islamic banks in Iraq, and on this basis will be examined the subject of financial leasing in terms of the ability of Islamic banks in Iraq to deal with this type of financing and the extent and ability of this financing if applied, and to achieve the objectives of the research has been divided The first section dealt with the research methodology, the second section included some previous studies that dealt with this subject, while the second chapter dealt with the possibility of the availability of ingredients to apply the leasing system. Financing as a financing tool for Islamic banks, which included three investigators, the first topic dealt with what is financial leasing, while the second section dealt with the elements of financial leasing (organizational, financial, financing), while the third topic dealt with the availability of the elements to apply the system of financial leasing in Islamic banks in the Iraqi environment Chapter three dealt with the field study and consists of two researchers, the first topic is to identify the research sample of the Islamic Cooperation Bank for Investment, while the second section analyzes the data and test the hypotheses and the fourth chapter includes the results and recommendations. Complement

the purposes of the search followed by the list of research sources.

المقدمة

نظرًا لقصور التمويلات التقليدية التي تمنحها المصارف وعدم تمكنها من تلبية كل حاجيات المؤسسات الاقتصادية أصبح من الضروري البحث عن مصادر وآليات أخرى للتمويل خارج القطاع المصرفي التقليدي ويعتبر التأجيرالتمويلي من أهم هذه البدائل التمويلية التي نالت اهتماما بالغا من طرف الباحثين الاقتصاديين سواء في الدول المقدمة أو الدول النامية.

وتعد المصارف الاسلامية احد هذه المؤسسات المالية التي تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية , الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس سيتم دراسة موضوع التأجير التمويلي من حيث قدرة المصارف الاسلامية العراقية على التعامل بهذا النوع من التمويل ومدى قدرة ونجاح هذا التمويل إذا تم تطبيقه في البيئة العراقية.

الفصل الاول منهجية البحث ودراسات سابقة :-

المحور الاول- منهجية البحث

مشكلة البحث :تتمثل مشكلة البحث في إهمال وتهميش بعض من أساليب التمويل ومن بينها التأجيرالتمويلي،وتنحصر المشكلة في محاولة الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي :

هل تتوفر المقومات لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية ؟

اهمية البحث .

تنبع اهمية الدراسة من كون التأجير التمويلي يعد من أهم الصيغ الاستثمارية والتمويلية لدى المؤسسات المالية الإسلامية , وأحد الأنشطة المهمة التي تساهم في زيادة العوائد المتحققة لهذه المصارف والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة, حيث يتم الوقوف على المقومات الاساسية للتأجيرالتمويلي في المصارف الاسلامية وسبل تحقيق الاستثمار في هذا الاسلوب, وامكانية تطبيقة في البيئة العراقية ,الامر الذي يتوقع منه توفيرمصدرا تمويليا للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية .

٣ – اهداف البحث .

ويهدف البحث الى :

التعرف على الاطار المفاهيمي للتأجير التمويلي بوصفه احد الاشكال الاقتصادية للتمويل .

بيان مدى توفر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية لتطبيق نظام التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية العراقية.

معرفة مدى مساهمة تطبيق نظام التأجير التمويلي في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلد.

ابراز الجوانب الايجابية لتطبيق نظام التأجيرالتمويلي ودوره قي توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية .

٤ – فرضية البحث :

يُستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها :(تتوفر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية).

وقد انبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

تتوفرالمقومات التنظيمية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية.
تتوفرالمقومات المالية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية.
تتوفرالمقومات التمويلية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية.

أداة الدراسة :

استخدمت الباحثة أداة لهذه الدراسة استمارة استبيان (استبانة) صممت هذه الاستمارة من خلال الاستعانة بدراسة (شمالي, ٢٠١٣) .

وقد عدلت لتتناسب مع هذه الدراسة ومتطلباتها , حيث صممت على اساس مقياس ليكرت الخماسي (اتفق تماما", اتفق , محايد , لا اتفق , لا اتفق تماما) واعطيت لهذه العبارات وزنا" يتراوح بين خمس (٥) لاتفق تماما" الى واحد (١) لا اتفق تماما" حتى تعطي نتائج موضوعية , وزعت هذه الاستمارة بواقع (٢٠ استمارة), على عينة الدراسة (مصرف التعاون الاسلامي للاستثمار) لإمكانية تطبيق هذا الأسلوب من التمويل في المصرف. حيث وزعت على موظفي المصرف (الإدارة العامة)، وركزت على مدراء الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين، وتم تحليلها بالبرنامج الإحصائي (SPSS).

الاساليب الاحصائية :

استخدمت الباحثة الاساليب الاحصائية والرياضية التالية لغرض اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والفرضيات الفرعية , من هذه الاساليب (التكرارات ,النسبة المئوية , الوسط الحسابي , الوسط الحسابي العام ,الانحراف المعياري , ومعامل الارتباط لقياس العلاقة) .

٧ – منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة واعداد البحث .

اساليب جمع البيانات :

لكي يتم انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الاتية :-

(الكتب العربية والاجنبية والرسائل والاطاريح الاكاديمية والمهنية والدوريات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).

المحور الثاني – الدراسات السابقة :

اولا"– دراسة (عاشوروغربي , ٢٠٠٦) بعنوان :

الأئتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي المقارن في تحليل الاختلافات بين القروض البنكية والتأجير التمويلي من ناحية المخاطر والمتطلبات, حيث تم اعطاء تصورا عاما للتأجير التمويلي بأعتباره تقنية حديثة للمؤسسة الاقتصادية,وقد اتسع نطاق التعامل به ليشمل كافة الاصول التي تستخدم في الانشطة الانتاجية , مما يجعل الادارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بالمفاضلة بين الاقتراض المباشرمن البنوك او تبني اسلوب التأجير التمويلي, وقد توصل الباحثان الى ان التأجير التمويلي هو انسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية,التي تعاني من مشاكل عديدة, المتمثلة في عدم قدرتها على تمويل نفسها ذاتيا , أوصت الدراسة بأنه لابد من وجود حاضنة حكومية وتوجيه من قبل المؤسسات الدولية لتنظيم التأجير التمويلي ومن ثم توجيهه في دعم عجلة الاقتصاد والتنمية في الدول النامية .

ثانيا"– دراسة (عبيدات، ٢٠٠٨) بعنوان:

"واقع التأجير التمويلي في المصارف الإ سلامية الأ ردنية و إمكانات تطويره"

دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء.

هدفت هذه الدراسة الى بيان واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانية تطويره من وجهة نظر العاملين والعملاء.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها هنالك استراتيجية مطبقة لدى اغلب إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي ، وان المصارف الإسلامية الأردنية لها القدرةعلى منافسة البنوك التقليدية في تقديم خدمة التأجير التمويلي ,حيث ان أتّباع المصارف الإسلامية الأردنية للضوابط الشرعية في تنفيذ عقد التأجير التمويلي أثر إيجابي كبير لمنافسة البنوك التقليدية ، غيران العملاء عبروا عن عدم رضاهم الكامل, عن تكلفة التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها من الدراسات التي تبحث عن امكانية توفر المقومات الداعمة لتطبيق اسلوب التأجيرالتمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية العراقية, في حين تناولت الدراسات السابقة المفاضلة بين الاقتراض المباشر من البنوك وبين اسلوب التأجير التمويلي, وتناولت الدراسات الاخرى واقع التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية الاردنية وامكانيات تطويرها من وجهة نظر العاملين والعملاء.

الفصل الثاني

أمكانية توفر المقومات لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية.

المبحث الاول : ماهية التأجير التمويلي .

مفهوم التأجير التمويلي :

يطلق عليه الائتمان الإيجاري، أو التمويل بالاستئجار، أو التمويل التأجيري، أو الإيجار التمويلي وغير ذلك من المسميات، التي اختلفت كل منها بحسب الزاوية، التي ينظر منها ،(Financial Leasing) إلى التأجير التمويلي، إلا أنها تتفق في العناصر الأساسية المكونة له، وتصب في جوهرها في كونه مصدراً تمويلياً مبتكراً وحديثاً نسبياً، يوفر للمشروعات الاستثمارية أصولاً رأسمالية إنتاجية لآجال طويلة، عن طريق التأجير، ودون الحاجة إلى شرائها، أو تملكها، وتحمل تبعات تمويلها,(المشوخي ,٢٠٠٣ :٤٦٦) والتأجير التمويلي هو تأجير عيني لأصول رأسمالية بمقتضى علاقة تعاقدية بين المؤجروالمستأجر مقابل قيمة إيجاريه يدفعها المستأجر للمؤجر خلال فترة زمنية معينة.

(عبدالباقي، ٢٠٠٥ ، ص ١٧)

تعريف التأجير التمويلي :

يعرف التاجير بانه " اتفاق يقوم بموجبه المستأجر بتشغيل المنشأة لحسابه الخاص، على ان يلتزم بدفع قيمة ايجارية دورية وفقا لما هو منصوص عليه في عقد التاجير، بصرف النظرعن نتائج الاعمال، وما اذا كانت قد انتهت بربح او خسارة ". (هندي، ١٧٨:٢٠٠٤)

وعرف على انه " احدى وسائل التمليك المتاحة للمؤجر عن طريق تمليك المنفعة من ثم تمليك العين نفسها في أخر المدة " .(الشاذلي , ١٩٨٨ :٢٦١٢) ويمكن تعريفه بانه "التاجير الذي يغطي فترة زمنية تمتد الى نهاية العمر الافت ا رضي لاصول المنشاة، بحيث يبدو المستأجر وكانه قد تملك , المنشاة، ومن ثم تقع عليه مسؤولية صيانة اصولها",

(Van Horne ,١٩٩٨:٤٦).

نشأة التأجير التمويلي :

تشير الدراسات المعنية بالتأجير التمويلي إلى أن هذا الأسلوب قد بدأ مع الفينيقيين منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد في صورة إستئجار للسفن ثم إلى تأجير الأراضي والعقارات في الحضارة البيزنطية إلا أنه لم يكن ذا وزن نسبي مهم ومربح آنذاك ، وظهر في الاقتصاد الإسلامي أيضا مايشبه ذلك وعرف بنظام الإجارة وفق شرعية مقبولة يكون موضوعه ماديا وعينيا ملموسا يفضي إلى التمليك ,(محمد ,١٩٩٨: ١٥)

خصائص التأجير التمويلي :

يتميز التأجير التمويلي عن التأجير التشغيلي والتأجير البيعى والمنتهى بالتمليك بعدة خصائص وكالاتي : (هيني , ٢٠٠٥ :٢٢٢)

بموجبه يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة العقد وذلك في حالة وجود نص في عقد التأجير التمويلي يقضي بذلك إذا استمرت العلاقة بين المؤجر والمستأجر إلى النهاية .

يعتبر العقد غير قابل للإلغاء فلا يستطيع المستأجر إيقاف عملية الإجارة وإنما عليه الاستمرار في سداد أقساط الإجارة حتى نهاية العقد.

٣. يكون للمستأجر خيار شراء الأصل بأقل من قيمته العادلة بشكل جوهري .

٤. تقضي مدة عقد الإجارة الجزء الأساسي كالحياة الاقتصادية للأصل وبالتالي يهلك الأصل بالكامل خلال هذه الفترة .

٥. يتحمل المستأجركافة خسائر إلغاء العقد .

٦. مكاسب أو خسائر التقلبات في قيم الخردة سوف تكون للمستأجر.

اهمية التأجير التمويلي :

تأتي اهمية التأجير التمويلي من خلال إتاحة وسيلة تمويل مناسبة في ظل الإحتياج لإنشاء مشروعات وتحديد القائم منها, وكذلك إيجاد مجالات جديدة للإستثمار, والإسهام الفعال في نقل التكنولوجيا والتطوير والتجديد لمختلف القطاعات, مما يؤدي الى تنشيط وتنمية قطاعات معينة بإرتفاع قيمة تجهيزاتها لرأس المال ,(النعيمي , ٢٠٠٩ : ٢٦٥)

انواع التأجير :

وهناك عدة أنواع للتأجيرهي :

التأجير التشغيلي :

يتم في هذا النوع تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ، ثم بعدها يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص أخر كاستئجار سيارة أو طائرة للسفر ، ويعد هذا النوع عملية تجارية أكثر من كونها مالية ,والمصرف مسؤول عملياً عن جميع النفقات على الأصل من صيانة او تأمين او ضرائب وغيرها (أرشيد ،٦٦ ، ٢٠٠١), يمتاز هذا النوع بقصر مدة العقد نسبياً، حيث لا تغطي هذه المدة العمرالاقتصادي للأصل الراسمالي محل العقد، ويغلب تطبيق هذا العقد على الآليات والمعدات والأجهزة والتي تكون في تطور وتغير مستمر بسبب التقدم التكنولوجي المتواصل، مما يجعل المستأجر يميل إلى العقود قصيرة الأجل وعدم الالتزام بعقد طويل يقيد فعاليته تقنياً، مما يحتم قصر مدة العقد لمواكبة التطور والحداثة. ومما يميز هذا النوع أنه يعطي الممول فرصة إعادة التأجير للأصل، في حين يمنح المتمول فرصة تجديد الأصل عند انتهاء مدة العقد، ويبقى الممول ملتزما بتبعات الصيانة والتأمين.(الشويات، ٢٠٠٤ ، ص ١)

ب- التأجير المنتهي بالتمليك :

ويقصد به قيام المصرف بإيجار أصل استعمالي ثابت وهو ينتفع به مع بقاء عينه كالسلع المعمرة الى شخص مدة معينة ، بحيث تزيد الإقساط الايجارية عن أجر المثل ، على ان يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه الأقساط المحددة الآجال بعقد جديد ، فإذا دفع المستأجر الأجرأنتقل الأصل المالي الى ملك المستأجر في بيع بالمجان ، او بثمن رمزي ، او عند دفعه القسط الأخير حسب الاتفاق ، أما إذا تخلف عن دفع الأقساط طبقت عليه أحكام عقد الإجارة ، بفسخ ، العقد لعدم دفع الاجر ، على ان لا يلحق بالمش تري أي غبن (خصاونه ، ٢٠٠٨: ٩٤)

ج- التأجيرالتمويلي :

وهو ان يتفق المصرف وعميله على ان يشتري الاول أصلاً يؤجره لمدة طويلة او متوسطة ، ويحتفظ المصرف بملكية الأصل ، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل دفع أقساط ايجارية محددة ، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل الى المصرف ، ويكون المستأجر مسؤولا عن تكاليف الصيانة والتأمين على الأصل ، وكذلك عن الأعطال الناتجة عن الاستعمال له طيلة بقاءه لديه، وله الحق في استئجاره مرة أخرى ، أو نقل ملكيته اليه . (خصاونة , ٢٠٠٨: ٩٤), ويدعى في بعض الأحيان التأجير الرأسمالي ويعتبر من أدوات التمويل طويلة الأجل (أكثر من ٥ سنوات) وتحسب دفعات التأجير على أساس سعر الأصل مطروح منه القيمة المتبقية للأصل أي قيمة الخردة تكون القيمة الحالية لدفعات التأجير كافية لتعطيه قيمة الأصل بالإضافة إلى العائد على الإستثمار الذي يطلبه المؤجر,
(Brigham Gapenski,2003,687).

المبحث الثاني : مقومات منح الائتمان بالتأجير التمويلي :

ان انشاء اسلوب التأجير التمويلي في المصارف يتوقف على مدى توافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية, وكالاتي : (شمالي ,٢٠١٣)

٢-١- المقومات التنظيمية :

من المقومات التنظيمية التي يجب توافرها في المصارف لغرض ممارسة اسلوب التأجير التمويلي, هو ان تتوافرلدي المصرف الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع انواع التمويل المختلفة ومنها التأجير التمويلي,لذا يجب ان يكون لدى المصرف القدرات التنظيمية الكافية لأنشاء اقسام متخصصة لأدارة وتقدير وتخمين قيمة الاصول الثابتة الممولة , وان تكون لديه سياسات واضحة فيما يتعلق بمنح الائتمان طويل ومتوسط الاجل , ولديه القدرة على تنظيم دورات متخصصة للكوادر البشرية, وادارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة.

٢-٢- المقومات المالية :

من المقومات والقدرات المالية التي يتوجب توافرها في المصارف هي قدرتها على ادارة السيولة بما يحقق العائد على اموال المودعين وتحقيق مستويات من الربح ,وان يتمتع المصرف بمستويات سيولة كافية لتمويل عمليات التأجير التمويلي,وتمكنه من سداد الالتزامات الخاصة بموردي الاصول الممولة, لضمان حصول المستأجر على الاصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبيا وتمويل عمليات القروض او المرابحة التي تساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية .

٢-٣- المقومات التمويلية :

تتمثل هذه المقومات بأن يكون للمصرف رأس مال كافي لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية المختلفة وتكون له القدرة على تمويل انشاء شركات متخصصة بالتأجير التمويلي من خلال رأس المال او اللجوء الى الاقتراض, وكذلك وجود

هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على التمويل عبر زيادة رأس المال لغرض تمويل الاقسام الجديدة والقيام بعمليات التأجير التمويلي .

المبحث الثالث : مدى توفر المقومات لتطبيق التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية في البيئة العراقية .

نشأة المصارف الاسلامية في العراق .

تأسست المصارف الاسلامية في العراق لاول مرة عام (١٩٩٣) ثم ازداد عددها من مصرف واحد ان مايزيد عن (٩)مصارف عام (٢٠١٠) واصبحت (٢٤) مصرفاً اسلامياً عام (٢٠١٧) منها (٢٢) مصرفاً محلياً و(٢) اجنبية، فضلاً عن ارتفاع معدلات نمو روؤس اموالها الى مستوى يضاهي عن ماتحققه نظيراتها من المصارف التجارية وقد تميز عمل المصارف الاسلامية عن المصارف التجارية, بتقديم مختلف الخدمات المصرفية لزبائنها دون الاعتماد على مبدأ تقاضي الفائدة عن القروض والاكتفاء بالعمولات التي تكون منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة التي تؤخذ من المصارف التجارية لقاء عمليات الاقراض لكونها تتعارض واحكام الشريعة الاسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.(محمد, ٢٠١٨: ٧)

آليات التمويل الاسلامي في المصارف العراقية .

تتمثل صيغ وآليات التمويل الاسلامي في المصارف العراقية بما يلي : (الوادي واخرون ، ٢٠٠٧ م : ٥٦)

المرابحات :

عقد بين الطرفين لبيع موجود معين بسعر التكلفة التي تم شراؤها زائدا الربح الاضافي الذي يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين في العقد .

المضاربات:

عقد شراكة بين طرفين يوفر الاول راس المال(المالك) وتكون الادارة والعمل مسؤولية
الثاني(المستثمر او المضارب) ويتم تقاسم الارباح بين الطرفين بحسب معدل محدد سلفا
في العقد ولا يتحمل المستثمر اي خسارة .

المشاركات:

عقد شراكة بين طرفين او اكثر في مشروع اعمال معين يتم فيه تقاسم الارباح والخسائرعلى اساس حصة كل شريك في رأس المال ، اويتم تقاسم الارباح على اساس نسبة تعاقدية والخسائر يتم تحملها على اساس نسبة المشاركة في رأس المال.

الاستصناع :

عقد بين طرفين يتعهد بموجبة احد الاطراف بصناعة موجود معين على وفق موصفات محددة وبسعر وتاريخ تسليم محددين يتم الاتفاق عليها في العقد.

عقود سلم :

عقد بين طرفين لبيع موجود معين وبتاريخ تسليم محدد في المستقبل وبسعر محدد مع الدفع الفوري للسعر.اي بيع عاجل بأجل دفع فوري للسعر ويكون التسليم في وقت او موعد يتفق عليه.

الاجارة :

عقد بين طرفين لنقل حق الانتفاع الفوري اوالاجل لموجود معين من الطرف االاول المالك للموجود (المؤجر) الى الطرف الثاني (المستأجر) مقابل اجر (دفعات ايجار) محددة ولمدة معينة من الزمن والذي قد ينتهي بتمليك الموجود, والاجارة من آليات التمويل الاسلامي في مصرف التعاون الاسلامي للاستثمارعينة البحث, حيث تم انشاء شركة التعاون للاجارة , حيث تقوم

بتمويل المشاريع والمعامل والمصانع التي تنتج المواد الغذائية ومواد البناء ومشاريع تبليط وأكساء الشوارع,كذلك تقوم بشراء الاليات والمعدات الثقيلة وتأجيرها ايجار منتهي بالتمليك للمقاولين والشركات وكذلك تجهيزمواد البناء لمشاريع الاسكان والمجمعات السكنية وكذلك بيع السيارات بالتقسيط للموظفين بكافة انواعها الى دوائر الدولة والقطاع الخاص وتعمل الشركة بنظام الاجارة (الليزنك) وهو نظام مستحدث في العراق ويعمل به في بعض الدول المجاورة للعراق.

https://www.albayyna-new.net/content.php?id=3185

الفصل الثالث

الجانب العملي / يتكون من مبحثين :-

المبحث الاول :- نبذة تعريفية حول مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار.

المبحث الثاني :- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضية .

المبحث الاول

نبذه تعريفية حول مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار.

تأسس مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار سنة (٢٠٠٦) بموجب قانون الشركات العاملة في العراق المرقم (٢١ لسنة ١٩٩٧)المعدل، وباشر العمل الرسمي باسم مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار في (٨ من نيسان٢٠٠٧) بعد حصوله على موافقة البنك المركزي العراقي لممارسة الأعمال المصرفية، ومنذ تلك الفترة تمكن المصرف في تعبئة الموارد وتوظيفها بشتى مجالات الاستثمار التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية مع التأكيد والالتزام بالربح الحلال للمساهمين فيه ومشاركة فعالة مع بقية المصارف العراقية الاخرى ,لدعم ومساندة وتقوية الاقتصاد الوطني من أجل التقدم والازدهار وخدمة المجتمع العراقي بأسره .

باشر المصرف العمل في (٨ نيسان ٢٠٠٧) وفق التعليمات الموكلة إليه المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي وهي فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار وخطابات الضمان والاعتمادات والحوالات الخارجية وكافة الاعمال المصرفية الواردة في قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي وتقديم كافة الخدمات المصرفية الواردة بقانون البنك المركزي العراقي، وتمكن المصرف من توسيع عمله داخل وخارج البلد حيث بلغ عدد فروعه (١٠) في (بغداد وكربلاء والنجف والسليمانية والبصرة واربيل والكوت والديوانية والانبار وفرع في طهران باسم مصرف / ميلاد) .

بلغ رأس مال المصرف في بداية تأسيسه (٢٥) مليار دينار عراقي,وزيد الى (٥٠) مليار دينارعراقي,ثم الى (١٤٤) مليار دينار عراقي .

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضية .

اولا":- جداول مجتمع عينة الدراسة .

توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

جدول رقم (١)يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	١٦	٨٠.٠
انثى	٤	٢٠.٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يبين جدول رقم (١) أن ما نسبته ٨٠ % من عينة الدراسة من الذكور، وأن ٢٠ % من عينة الدراسة من الإناث .

توزيع أفراد العينة حسب العمر :

جدول رقم (٢)يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	ك	%
٢٥ – ٣٥	١٠	٥٠.٠
٣٦ – ٤٥	٧	٣٥.٠
٤٦ فما فوق	٣	١٥.٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يبين جدول رقم (٢) أن ما نسبته ٥٠ % من عينة الدراسة كانت تتراوح اعمارهم من (٢٥الى ٣٥) وان ٣٥ % من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من(٣٦ الى ٤٥) سنة , وان ١٥٪ من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من (٤٦ فما فوق) ويدل ذلك على التنوع العمري لأفراد مجتمع الدراسة .

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ك	%
ماجستير	٢	١٠.٠
بكالوريوس	١٨	٩٠.٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يبين جدول رقم (٣) أن (١٠ %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (ماجستير) وان (٩٠ %) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس), ، وهو يعطي مؤشرا على أن مجتمع الدراسة مؤهل بدرجة علمية جيدة .

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة .

جدول رقم (٤)يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	ك	%
اقل من سنة	٤	٢٠.٠
١-٢	٢	١٠.٠
٢-٥	٦	٣٠.٠
٥-١٠	٧	٣٥.٠
١٠-٢٠	١	٥.٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (٤) عدد سنوات خبرة الاشخاص المشاركين في ملأ الاستبانة , ويستدل من الجدول اعلاه ان النسبة الاكثر تكرارا هي الخبرات من (٥-١٠) سنوات مما يدل على ان افراد مجتمع الدراسة لهم خبرات عديدة في مجال التمويل , وبالتالي لديهم الممارسات المهنية الكافية للحكم على اسلوب التأجير التمويلي كأداة مستخدمة لتمويل المشاريع في المجالات المختلفة .

ثانيا":- عرض وتحليل اجابات عينة البحث فيما يخص توفرالمقومات المالية والتمويلية للتأجير التمويلي في المصارف.

المقومات التنظيمية .

(جدول ٤)التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة البحث فيما يخص توافر المقومات التنظيمية .

ت	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	٦	٢٠	١٠	٣٣.٣٣٣	٣	١٠	١	٣.٣٣٣	٠	٠	٤.٠٥	٠.٨
٢	٥	١٦.٦٦٦	٧	٢٣.٣٣٣	٣	١٠	١	٣.٣٣٣	٤	١٣.٣٣٣	٣.٤٥	١.٤
٣	٦	٢٠	٨	٢٦.٦٦	٤	١٣.٣٣٣	٠	٠	٢	٦.٦٦	٤	٠.٩
٤	٥	١٦.٦٦٦	٨	٢٦.٦٦	٦	٢٠	١	٣.٣٣٣	٠	٠	٣.٧٥	٠.٨
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام											٣.٨	٠.٢٧٥

اظهر الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي لمتغير المقومات التنظيمية بلغ (٣.٨) وهو اعلى من الوسط الفرضي (٣) وبانحراف معياري (٠.٢٧٥) وقد حصلت الفقرة ب (يوجد لدى المصرف القدرات التنظيمية الكافية لإنشاء اقسام متخصصة لإدارة وتقديروتخمين قيمة الاصول الثابتة الممولة بالتأجيرالتمويلي) على اعلى المتوسطات بلغ (٤.٠٥) وبانحراف معياري (٠.٨) اما الفقرة الخاصة ب (يتمتع المصرف بالقدرة على ادارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها التأجير التمويلي) حصلت على ادنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣.٤٥) وبانحراف معياري (١.٤) .

المقومات المالية .

(جدول ٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة البحث فيما يخص توافرالمقومات المالية في المصرف.

ت		اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١		١٠	٣٣.٣٣٣	٦	٢٠	٢	٦.٦٦	١	٣.٣٣٣	١	٣.٣٣٣	٤.٤	٠.٨
٢		١	٣.٣٣٣	٧	٢٣.٣٣٣	٩	٣٠	٣	١٠	٠	٠	٣.٣٥	٠.٨
٣		٧	٢٣.٣٣٣	٨	٢٦.٦٦	٢	٦.٦٦	١	٣.٣٣٣	١	٣٣٣.	٤.٢	٠.٩٧
٤		٤	١٣.٣٣٣	٧	٢٣.٣٣٣	٤	١٣.٣٣٣	٣	١٠	٢	٦.٦٦	٣.٧	١.٠٠
		الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام										٣.٩	٠.١١١

اظهر الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي لمتغيرالمقومات المالية .بلغ (٣.٩) وهو اعلى من الوسط الفرضي (٣) وبانحراف معياري (٠.١١١) وقد حصلت الفقرة ب (يتمتع المصرف بمستويات سيولة كافية لتمويل عمليات التأجير التمويلي) على اعلى المتوسطات بلغ (٤.٤) وبانحراف معياري (٠.٨) اما الفقرة الخاصة ب (يوجد لدى المصرف قدرات مالية وسيولة كافية لتمويل حصول المستأجر على الاصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبياً) حصلت على ادنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣.٣٥) وبانحراف معياري (٠.٨)

المقومات التمويلية .

(جدول ٦)

ت	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	٩	٣٠	٧	٢٣.٣٣٣	٢	٦.٦٦	٢	٣.٣٣٣	٠	٣.٣٣٣	٤.٣	٠.٦
٢	٥	١٦.٦٦٦	٨	٢٦.٦٦	٣	١٠	٢	٦.٦٦	٢	٦.٦٦	٣.٥	٠.٩
٣	٦	٢٠	٥	١٦.٦٦٦	٥	١٦.٦٦٦	٤	١٣.٣٣٣	٠	٠	٣.٨	١.٠٧٧
٤	٤	١٣.٣٣٣	٨	٢٦.٦٦	٠	٠	٤	١٣.٣٣٣	٤	١٣.٣٣٣	٣.٢	١.٦
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام											٣.٧	٠.٣٨٤

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة البحث فيما يخص توافرالمقومات التمويلية في المصرف.

اظهر الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي لمتغيرالمقومات التمويلية .بلغ (٣.٧) وهو اعلى من الوسط الفرضي (٣) وبانحراف معياري (٠.٣٨٤) وقد حصلت الفقرة ب (يوجد لدى المصرف هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على التمويل عبر زيادة رأس المال او الاقتراض) على اعلى المتوسطات بلغ (٤.٣) وبانحراف معياري (٠.٦) اما الفقرة الخاصة ب (يتمتع المصرف بالقدرة على تمويل انشاء

شركات متخصصة بالتأجير التمويلي من خلال رأس المال او اللجوء الى الاقتراض) حصلت على ادنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣.٢) وبانحراف معياري (١.٦) .

اختبار فرضيات البحث .

الفرضية الرئيسية الاولى : توجدعلاقة ارتباط بين توافرالمقومات التنظيمية والمالية والتمويلية في المصرف وتطبيق نظام التأجيرالتمويلي وهو ارتباط طردي قوي جدا تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) حيث بلغ (٨٤٪).

في حين بلغ الوسط الحسابي العام لمتغيرتوافرالمقومات التنظيمية والمالية والتمويلية (٣.٧)

الفرضيات الفرعية :-

جدول (٨) علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية) والمتغير التابع (التأجير التمويلي) .

المقومات	التأجير التمويلي
المقومات التنظيمية	٨٩٪ *
المقومات المالية	٨٣٪ *
المقومات التمويلية	٩٠٪ *

معنوي عند مستوى المعنوية (٠.٠٥)

يوضح الجدول رقم (٨) اثبات فرضية البحث القائلة علاقة توافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية في المصرف بتطبيق نظام التأجير التمويلي .

ونلاحظ اثبات الفرضية الفرعية الاولى هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين توافر المقومات التنظيمية وتطبيق نظام التأجير التمويلي, عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وقد بلغ معامل الارتباط (٨٩٪) .

اما الفرضية الفرعية الثانية هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين توافر المقومات المالية وتطبيق نظام التأجير التمويلي,عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وقد بلغ معامل الارتباط (٨٣٪) .

والفرضية الفرعية الثالثة هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين توافر المقومات التمويلية وتطبيق نظام التأجير التمويلي,عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وقد بلغ معامل الارتباط (٩٠٪) .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا"- الاستنتاجات

تتوافر المقومات التنظيمية الكافية لدى المصرف لإنشاء اقسام متخصصة لإدارة وتقديروتخمين قيمة الاصول الثابتة الممولة بالتأجيرالتمويلي.

تتوافرالمقومات المالية الكافية لدى المصرف ,لما يتمتع به المصرف من مستويات سيولة كافية لتمويل عمليات التأجير التمويلي.

تتوافرالمقومات التمويلية الكافية لدى المصرف, وذلك بوجود هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على التمويل عبر زيادة رأس المال او الاقتراض.

تتوافر الرغبة لدى المصرف للقيام بتقديم خدمة التأجير التمويلي, وذلك بالنظر الى خصائص استخدامه المتعددة, ووجود العناصر البشرية القادرة على النهوض بهذا الدور من خلال وتوافر المتطلبات التنظيمية والمالية والتمويلية .

ضعف قدرة المصرف على ادارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها التأجير التمويلي.

لاتوجد لدى المصرف قدرات مالية وسيولة كافية لتمويل حصول المستأجر على الاصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبياً.
لايتمتع المصرف بالقدرة على تمويل انشاء شركات متخصصة بالتأجير التمويلي من خلال رأس المال او اللجوء الى الاقتراض.

ثانيا"- التوصيات

زيادة مجالات التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية لتشمل الأصول بمختلف أنواعها, من خلال توفير قدرات مالية وسيولة كافية لتمويل حصول المستأجر على الاصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبياً.
زيادة قدرة المصرف على ادارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها التأجير التمويلي.
تشجيع المصرف على تمويل انشاء شركات متخصصة بالتأجير التمويلي من خلال رأس المال او اللجوء الى الاقتراض.
التوسع في تطبيق نظام التأجير التمويلي باعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتي تصلح في الاقتصاديات المعاصرة المعتمدة على استخدام الأجهزة والمعدات الإنتاجية.

المصادر

اولا"- الكتب

أرشيد,محمود عبد الكريم أحمد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف، الاسلامية ، الاردن ، عمان ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ط ١, ٢٠٠١.

خصاونة, احمد سليمان ، المصارف الإسلامية ، مقدرات لجنة بازل تحديات

العولمة إستراتيجية ومواجهتها ,الأردن ،عمان ،عالم الكتب الحديث للنشر ، ٢٠٠٨.

النعيمى,عدنان ، الإدارة المالية المتقدمة، عمان, دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٤-الرفاعي, فادي محمد ، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١, ٢٠٠٤.

عبدالباقي، عبدالرحمن ماجد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،٢٠٠٥ .

المشوخي، حمد سليمان: اقتصاديات النقل والمواصلات، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣ .

الوادي ، محمود حسين .اخرون ، المصارف الاسلامية .الاسس النظرية والتطبيقات العلمية ط ١ ،دار المسيرة للنشر ، عمان ٢٠٠٧.

هندي، منير ابراهيم، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، الاسكندرية، منشأة المعارف،٢٠٠٤.

ثانيا"- الرسائل والاطاريح والدوريات .

الشويات، محمود سليم، تفعيل نظام التأجير التمويلي في مؤسسات التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤ .

الشاذلي , حسن علي ,١٩٨٨ , الايجار المنتهي بالتمليك , مجلة مجمع الفقه الاسلامي , العددالخامس , الجزء الرابع .

شمالي,محمد جهاد ,مدى امكانية تطبيق اسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الانشائية العاملة في قطاع غزة , رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية ,غزة ,٢٠١٣ .

عاشور ,مرزوق,ومحمد ,غربي(٢٠٠٦),الأئتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ,منشورات الملتقى الدولي جمعة الشلف الجزائر.

عبيدات، اقبال (٢٠٠٨)، واقع التأجيرالتمويلي في المصارف الإ سلامية الأردنية و إمكانات تطويره "دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت،الأردن، المفرق.

محمد عبد الحليم عمر، التأجير التمويلي في منظور إسلامي، (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد إسلامي ورقة عمل، ١٩٩٨م.

ثالثا"- الانترنيت .

https://www.albayyna-new.net/content.php?id=3185

-Foreign References.

1-Van Horne, C., James, Financial Management, and policy, 11th ed

prentice – Hall International Inc, 1998.

,2-Brigham Eugene and Gapenski Louis, Financial Management Theory and Practice, 2003.

الملاحق

استمارة استبيان (استبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الفرات الاوسط التقنية

المعهد التقني / الديوانية

اولا":- المعلومات الديموغرافية .

الجنس :

العمر :

المؤهل العلمي :

عدد سنوات الخبرة :

اخي الكريم / اختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اضع بين ايديكم استمارة الاستبيان التي اعدت لاكمال متطلبات البحث الموسوم (امكانية توفر المقومات لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة تمويلية لدى المصارف الاسلامية في البيئة العراقية) دراسة في مصرف التعاون الاسلامي للاستثمار, وذلك لما تتمتعون به من ثقة واخلاص في عملكم .. لذا نرجوا الاجابة على التساؤلات التي تضمنتها الاستمارة بدقة لغرض الوصول الى نتائج اكثر علمية علما" ان هذه المعلومات سيتم استغلالها لاغراض البحث العلمي فقط .

((نموذج استمارة الاستبيان))

ثانيا":- تتوافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية للتأجير التمويلي في المصارف الاسلامية، فإلى أي مدى تتفق مع الفقرات التالية:-

المقومات التنظيمية .

ت	الفقرات	اتفق تماما"	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما"
١	يوجد لدى المصرف القدرات التنظيمية الكافية لإنشاء اقسام متخصصة لإدارة وتقديروتخمين قيمة الاصول الثابتة الممولة بالتأجيرالتمويلي.					
٢	يتمتع المصرف بالقدرة على ادارة والرقابة على المخاطر المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة بما فيها التأجير التمويلي.					
٣	يتمتع المصرف بالكوادر البشرية القادرة على التعامل مع انواع التمويلي المختلفة ومنها التأجير التمويلي.					
٤	يتوافر لدى المصرف سياسات واضحة فيما يتعلق بمنح الائتمان طويل ومتوسط الاجل بما فيه التأجير التمويلي.					

٢- المقومات المالية :

ت	الفقرات	اتفق تماما"	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما"
١	يتمتع المصرف بمستويات سيولة كافية لتمويل عمليات التأجير التمويلي.					
٢	يوجد لدى المصرف قدرات مالية وسيولة كافية لتمويل حصول المستأجر على الاصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة نسبياً.					
٣	توجد لدى المصرف القدرة على ادارة السيولة بما يحقق العائد على اموال المودعين وتحقيق مستويات من الربح.					
٤	يتمتع المصرف بقدرات مالية وسيولة قادرة على تمويل عمليات القروض او المرابحات بالإضافة الى عمليات التأجير التمويلي.					

المقومات التمويلية :

ت	الفقرات	اتفق تماما"	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما"
١	يوجد لدى المصرف هيكل تمويلي متوازن يراعي القدرة على التمويل عبر زيادة رأس المال او الاقتراض.					
٢	يتمتع المصرف برأس ملال كلافي لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية المختلفة التي يقوم بها.					
٣	توجد لدى البنك سياسات واضحة فيما يتعلق بتمويل الاقسام الجديدة.					
٤	يتمتع المصرف بالقدرة على تمويل انشاء شركات متخصصة بالتأجير التمويلي من خلال رأس المال او اللجوء الى الاقتراض.					